جمهورية مصر العربية

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

نسخة المواطن

البيان التمهيدى
ما قبل الموازنة
للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١

الإصدار الأول - ابريل ٢٠٢٠

موازنة مساندة النشاط الإقتصادي
ودعم التنمية البشرية والإصلاح الهيكلي

تم إعداد موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ خلال الفترة من نهاية نوفمبر ٢٠١٩ وحتى نهاية فبراير ٢٠٢٠ من خلال التفاوض والتشاور مع كافة الجهات الموازنية (نحو ٦٥٠ جهة موازنية)، بالإضافة إلى المصالح الإيرادية وبالالتزام بالاستحقاقات الدستورية ومع الاخذ في الاعتبار تقديرات الاقتصاد العالمى المنشورة من قبل المؤسسات الدولية ذات الصلة والتي صدرت في يناير ٢٠٢٠ على أن يتم تحديث هذه الافتراضات مرة أخرى في وقت لاحق فور قيام هذه الجهات بالإعلان عن ذلك.

وقد أرتات وزارة المالية الإبقاء على تقديرات الموازنة كما هي المرسلة لمجلس النواب الموقر في نهاية مارس ٢٠٢٠ (كما نص الدستور المصري) لحين وضوح الرؤية وإجراء أي تعديلات مطلوبة مرة واحدة.

جدول المحتويات

تعريف البيان التمهيدي ما قبل الموازنة ..... ص ٤

على ماذا ترتكز موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ وكيف ستضيف لما تم تحقيقه من إصلاحات؟ ..... ص ٥

ما هو الجديد فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١؟ ..... ص ٥

مدى إستفادة المواطن من موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ ..... ص ٦

حزمة القرارات التى اتخذتها الحكومة المصرية لمجابهة الأثار السلبية لفيروس كورونا ..... ص ٩

مستهدفات مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ ..... ص ١١

أهم الإفتراضات الرئيسية بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ ..... ص ١٢

أهم توجهات السياسة المالية فى مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ ..... ص ١٣

السياسات الإصلاحية على جانب الايرادات بمشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ ..... ص ١٤

السياسات الإصلاحية على جانب الإنفاق بمشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ ..... ص ١٥

أهم السياسات على جانب الحماية الإجتماعية ..... ص ١٦

مستهدفات الدين العام لمشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ ..... ص ١٦

أهم مخاطر الإقتصاد العالمى ..... ص ١٨

تعريف البيان التمهيدي ما قبل الموازنة

هـو بيـان يوضـح أحـدث توجهـات السياسـة الماليـة للدولـة المتوقـع تنفيذهـا بموازنـة العـام المـالى القـادم ٢٠٢١/٢٠٢٠ وأهـم الإجـراءات الإصلاحيـة وأولويـات الإنفـاق العـام وتعظيـم المـوارد والبرامـج الإجتماعيـة ومسـتهدفات السياسـة الماليـة المتوقـع تحقيقهـا.

ميعاد نشر البيان التمهيدي ؟

يتـم نـشر البيـان في أوائـل إبريـل في مرحلـة تسـبق الإعـداد النهـائى للبيـان المـالى لمـشروع الموازنـة العامـة تزامنـاً مـع إرسـاله للمناقشـة فى البرلمـان وذلـك لإعطـاء فرصـة للمواطنـين لإبـداء الـرأي والمشـاركة الحقيقيـة.

الغرض الأساسي من البيان ونشره؟

تسـعى وزارة الماليـة أن يكـون هـذا البيـان أساسـاً لتبـادل الآراء حـول السياسـات التي تتبناهـا الحكومة بموازنـة العـام المـالى القـادم وذلـك مـن خـلال الموقـع الإلكـترونى التفاعـلى www.budget.gov.eg كـما تـم اتاحـة التقريـر على الموقـع الرسـمي لـوزارة الماليـة www.mof.gov.eg

هل هذا هو الإصدار الأول من البيان؟

هـذا هـو الإصـدار الخامـس مـن البيـان بينـما تعـد هـذه نسـخة المواطـن الأولي المبسـطة مـن التقريـر لإطـلاع المواطـن بمنتهـى الشـفافية عـلى الوضـع الحـالي وإشراكـه في رؤيـة وأهـداف وزارة الماليـة وأهـم التحديـات المحليـة والعالمية.

على ماذا ترتكز موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ وكيف ستضيف لما تم تحقيقه من إصلاحات؟

- تم تطوير مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ في ضوء استراتيجية رؤية مصر ٢٠٣٠ ، مع الحرص على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.
- في إطار حرص الدولة على أن تستفيد كل فئات المجتمع وكل أقاليم الدولة من ثمار الإصلاح الاقتصادي وعوائد التنمية، تتضمن موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ تعزيز المخصصات المالية المقررة للإنفاق على الصحة والتأمين الصحي الشامل والتعليم والبنية التحتية؛ بما يسهم في إرساء دعائم التنمية البشرية وتمكين المواطن المصري.

ما هو الجديد فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١؟

موازنة مساندة النشاط الإقتصادي ودعم التنمية البشرية والإصلاح الهيكلي

«تقديم كافة أوجه المساندة والدعم للقطاعات والفئات الأكثر تأثرا بتداعيات انتشار فيروس كورونا ومساندة النشاط الإقتصادى»

«توفير التمويل المطلوب لتلبية احتياجات الدولة وأجهزة الموازنة ودون حدوث أي اختلالات مالية»

زيادة المخصصات المالية لمساندة القطاعات الإنتاجية؛ ولتأهيل القطاع الخاص، في المرحلة المقبلة، لقيادة قاطرة النمو الاقتصادي المستدام والمولد للمزيد من فرص العمل.

الإهتمام ببرامج التعليم والصحة مما يساهم في زيادة الإنتاجية والتشغيل وتحسين الحياة اليومية للمواطن المصرى.

تحسين الخدمات العامة التي يتلقاها المواطنين في كافة أقاليم مصر.

الإرتقاء بالجهاز الإداري للدولة المصرية ليتواكب مع التطور الاقتصادي والتكنولوجي.

مدى إستفادة المواطن من موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١

في إطار حرص الدولة على أن تستفيد كل فئات المجتمع من ثمار الإصلاح الاقتصادي، تتضمن موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ تعزيز المخصصات المالية المقررة للإنفاق على الصحة والتأمين الصحي الشامل والتعليم والبنية التحتية؛ بما يسهم في إرساء دعائم التنمية البشرية وتمكين المواطن المصري.

الصحة والتعليم

- **تم استيفاء نسب الاستحقاق الدستوري للصحة والتعليم الجامعي وقبل الجامعي والبحث العلمي:**
  - حيث تبلغ مخصصات الصحة **٢٥٤,٥ مليار جنيه** بزيادة **٧٨,٩ مليار جنيه** بنسبة زيادة ٤٥٪ عن العام المالى الحالى.
  - كما تمت زيادة مخصصات التعليم بـ **٤٦,٩ مليار جنيه** لتصل الى **٣٦٣,٦ مليار جنيه** بنسبة زيادة ١٤,٨٪ والبحث العلمي **بـ ٧,٥ مليار جنيه** بنسبة زيادة ١٤,١٪ لتصل الى ٦٠,٤ مليار جنيه.
- **زيادة مخصصات التأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة لتصل الى ١٠,٦ مليار جنيه** واستمرار التنفيذ التدريجي لمنظومة التأمين الصحى الشامل والتوسع فيه ليشمل عدد أكبر من المحافظات متضمناً **٨٦٥ مليون** جنيه مخصصات دعم التأمين الصحى الشامل لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي ومبلغ **٣٣٢٨ مليون جنيه** للهيئة العامة للرعاية الصحية.
  - تمويل بعض مبادرات وزارة الصحة لزيادة حوافز وإثابة الأطباء وأعضاء هيئة التمريض بالقطاع الصحى بقيمة **٠,٥ مليار جنيه** بالاضافة الى زيادة بدل أعضاء المهن الطبية بـ٧٥٪ عما هو قائم بتكلفة اجمالية سنوية تصل الى **٢,٢٥ مليار جنيه.**

كما تتوافق البيانات المعروضة والتى تخص الانفاق على كل من قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمى مع ما تضمنته مواد الدستور بتخصيص نسب من الإنفاق على قطاعات الصحة بنحو ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وقطاع التعليم ما قبل الجامعي ٤٪، والتعليم الجامعي ٢٪، والبحث العلمي ١٪. حيث يشمل الانفاق على تلك القطاعات المرتبط بتحقيق تلك المستهدفات الدستورية ما يلى:

- إنفاق الهيئات الإقتصادية وبعض الشركات الحكومية على انشطة ومجالات التعليم والصحة والبحث العلمي.
- الاخذ في الاعتبار إنفاق بعض الجهات على الانشطة والبنود الخاصة بالتعليم والصحة والبحث العلمي بالرغم من تبعية تلك الجهات إدارياً لوزارات وجهات أخرى مثل مستشفيات الشرطة والدفاع والأزهر والانفاق على برنامج التأمين الصحي الشامل والبرامج الخاصة به، وبالنسبة للتعليم على سبيل المثال فيتم تضمين انفاق مدارس هيئة المجتمعات العمرانية فى المدن الجديدة ضمن الانفاق على التعليم.
- يتم إضافة نصيب أعباء خدمة الدين إلى كل قطاع على حدة (فاتورة الباب الثالث الخاصة بالفوائد المحلية والاجنبية) وذلك من إجمالي الاستدانة التي قامت بها وزارة المالية خلال السنوات السابقة للصرف على قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي.

مدى إستفادة المواطن من موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١

المعاشات

- **١٧٠ مليار جنيه للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات، لسداد القسط السنوي الثانى من التزامات الخزانة العامة للدولة نحو الهيئة ، متضمنة ما يلى :-**

- الفروق الناتجة عن إعادة تسوية معاش الاجر المتغير وإضافة نسبة **٨٠٪ من العلاوات الخاصة** غير المنضمة (العلاوات الخمس) للأجر الأساسي لأصحاب المعاشات المنتهية خدمتهم إعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١ وحتى ٢٠١٦/٦/٣٠ وذلك بتكلفة مقدرة بنحو **٣٥ مليار جنيه** فى العام المالى ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ وتزيد بعد ذلك بمقدار الزيادة السنوية، وذلك لتحسين الأوضاع المعيشية لأصحاب المعاشات وحل جميع مشكلات منظومة المعاشات المتراكمة عبر عشرات السنين.

- العلاوة الخاصة المقرر منحها لأصحاب المعاشات بنسبة ١٤٪ وبتكلفة سنوية تقترب من **٣١ مليار جنيه** ويتم تمويلها من هذا القسط.

- علماً بأن الخزانة العامة سوف تحقق المستهدف من خلال سداد كافة مستحقات العام المالى ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ والتى تقدر **بنحو ١٦٠,٥ مليار جنيه** حيث تم بالفعل سداد مبلغ **١٣٧ مليار جنيه** حتى نهاية مارس ٢٠٢٠ لصالح صناديق المعاشات.

الدعم الاجتماعي

- **٨٤,٥ مليار جنيه** لدعم السلع التموينية ورغيف العيش.
- **١٩ مليار جنيه** إجمال الدعم المتعلق بالجانب الاجتماعى و الدعم النقدي (معاش الضمان الإجتماعي وتكافل وكرامة) بـزيادة ٢,٧٪ عن موازنة العام السابق.
- **٧ مليار جنيه** لمبادرة حياة كريمة للقرى الاكثر احتياجاً، إسهاماً فى توفير فرص عمل جديدة.
- **١١ مليار جنيه** إجمالي مخصصات الأدوية بـزيادة **٢٠,٩٪** عن موازنة العام السابق.
- **٥,٣ مليار جنيه** إجمالي مخصصات الأغذية المدرسية بـزيادة **١٧,٨٪** عن موازنة العام السابق.
- **٤,٧ مليار جنيه** إجمالي مخصصات النقل الجماعي بـزيادة **١٧,٥٪** عن موازنة العام السابق.
- **١,٨ مليار جنيه** لدعم نقل الركاب.
- إستكمال صرف تعويضات اهالى شمال سيناء وورثة أهالي النوبة بقيمة **٠,٨ مليار جنيه** وتقديم دعم لتنمية الصعيد بقيمة **٠,٣ مليار جنيه.**
- مد وقف العمل بقانون ضريبة الاطيان الزراعية **لمدة عامين** لتعزيز دعائم منظومة الحماية الاجتماعية خاصا العاملين بالقطاع الزراعي

مدى إستفادة المواطن من موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١

البنية التحتية والإسكان

- **٥,٧ مليار جنيه** مخصصات مالية متاحة لدعم الإسكان الاجتماعى.
- **٣,٥ مليار جنيه مخصصات تغطى تكلفة توصيل خدمات الغاز الطبيعى للمنازل لعدد ١,٢ مليون وحدة سكنية.**
- **٣ مليار جنيه** تم توفيرها بشكل عاجل في موازنة العام المالي الحالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ لتحسين شبكة الطرق الداخلية بالمحافظات.
- استمرار زيادة مخصصات الاستثمارات العامة الممولة من الخزانة بشكل يفوق اية زيادات اخرى على جانب المصروفات العامة لضمان تحسين البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين في كافة المحافظات.

الأجور

إصلاح هيكل الأجور من خلال حزمة من الإجراءات التي تسهم فى تحسين الأوضاع المالية للعاملين بالدولة بتكلفة ٣٤ مليار جنيه، حيث سيتم خلال العام المالي المقبل:

• **منح علاوة دورية بنسبة ٧٪ من الأجر الوظيفى فى ٣٠ يونيه ٢٠٢٠ للموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية.**	**٧٥ جنيهًا شهريًا بحد أدنى ودون حد أقصى.**
• **منح ١٢٪ من المرتب الأساسى فى ٣٠ يونيه ٢٠٢٠ للعاملين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية.**	**٧٥ جنيهًا شهريًا بحد أدنى ودون حد أقصى، وليس ١٠٪ كما هو معتاد كل عام.**
• **تحسين دخول الموظفين والعاملين بالجهاز الادارى للدولة من خلال اقرار حافز شهر اضافى.**	**بفئات مالية مقطوعة تتراوح بين ١٥٠ جنيه الى ٣٧٥ جنيه شهرياً وفق المستويات الوظيفية.**
• **استكمال تحسين دخول العاملين والموجهين بمرحلة رياض الاطفال والصف الاول والثانى الابتدائى (حافز تطوير التعليم قبل الجامعى)**	**ليصبح إجمالي ما خصص لموجهي ومعلمي التربية والتعليم والأزهر الشريف ١,٥ مليار جنيه**
• **استكمال تحسين دخول أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية (حافز جودة) وبعض المزايا الاخرى المرتبطة بأداء الأعمال.**	**ليصل إجمالي ما تم تخصيصه إلي ١,٦ مليار جنية في موازنة العام المالي الحالي ٢٠٢٠/٢٠١٩**
• **تمويل حركة الترقية للمستوفين اشتراطات الترقية فى يوليو القادم.**	

حزمة القرارات التى أقرتها الحكومة المصرية لمجابهة الأثار السلبية لفيروس كورونا

كما تتضمن الموازنة مخصصات مالية لتمويل حزمة اجراءات بمبلغ ١٠٠ مليار جنيه تخص التكليف الرئاسي للحكومة المصرية لتنفيذ الخطة الشاملة لمواجهة وباء فيروس كورونا للعمل على تخطى تلك الأزمة.

قرارات مالية تخص المواطن سوف تنعكس بشكل مباشر علي حياة المواطنين

إستكمالاً لجهود وزارة المالية الهادفة إلى تحقيق العدالة الضريبية فإنها تسعى خلال الفترة المقبلة بإقرار نظام جديد لضريبة «كسب العمل» بشكل تصاعدى وتحسين الشرائح الضريبية لصالح أكبر جزء من المجتمع، ويخدم الطبقة المتوسطة والطبقات الأقل دخلاً، ويعالج التشوهات الحالية، وذلك على النحو التالى:

- رفع حد الاعفاء الضريبي من ٨ ألف جنيه سنوياً إلى ١٥ ألف سنويا واستحداث شريحة ضريبية منخفضة بقيمة ٢,٥٪ لأصحاب الدخول الأقل من ٣٠ ألف جنيه سنوياً وذلك بالإضافة الى ٩ الاف جنية أعفاء شخصي سنوياً للعاملين لدى الغير (الموظفين) **وهو ما يعنى أن الدخل السنوى حتى ٢٤ ألف جنيه معفى من الضرائب (حتى ٢٠٠٠ جنيه شهريا).**
- **١٠ ٪ بدلاً من ١٥٪ ضريبة أصحاب الدخول أكثر من ٣٠ ألف جنيه حتى ٤٥ ألف جنيه .**
- **١٥٪ بدلاً من ٢٠٪ ضريبة أصحاب الدخول من ٤٥ ألف جنيه حتى ٦٠ ألف جنيه.**
- **٢٠٪ بدلاً من ٢٢,٥٪ ضريبة أصحاب الدخول من ٦٠ ألف جنيه حتى ٢٠٠ ألف جنيه.**
- **٢٢,٥٪ ضريبة أصحاب الدخول من ٢٠٠ ألف جنيه وحتى ٤٠٠ ألف جنيه.**
- **٢٥٪ ضريبة أصحاب الدخول أكثر من ٤٠٠ ألف جنيه (شريحة جديدة).**

٥٠ مليار جنيه لمبادرات التمويل العقارى لمتوسطى الدخل بحد أقصى ٢٠ سنة يتم توجيهها للتمويل العقارى من خلال البنوك بسعر عائد ١٠ ٪.

قرارات تخص القطاع الصناعي ومساندة الصناعة المحلية والقطاعات الإنتاجية

- توحيد وخفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة إلى **٤,٥ دولار** لكل مليون وحدة حرارية، تماشياً مع الإنخفاض العالمي لأسعار الغاز الطبيعي، وتراجع الطلب العالمي بسبب فيروس كورونا.

- مراجعة أسعار الكهرباء للقطاع الصناعي لأول مرة منذ تعويم الجنيه، بخفض أسعار الكهرباء للصناعة للجهد الفائق والعالي والمتوسط بقيمة **١٠ قروش للكيلوواط ليبلغ ١,٠٨ جنيه للكيلوواط** مع الإبقاء على أسعار الكهرباء للصناعات الأخرى عند مستوياتها الحالية وعلى مدار ٣-٥ أعوام.

- توفير **نحو ٣ مليار جنيه جنيه للمصدرين حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠** لسداد مستحقات برنامج دعم الصادرات، وتشمل **سداد ١٠٪ اضافية لكافة المصدرين وبحد ادنى ٥ مليون جنيه لكل مصدر** وسداد الدفعة الاولى (٢٠٪) من البروتوكولات الموقعة والمستهدفة لاكثر من **١١٠ شركة مصدرة** مقابل التزامهم باجراء توسعات استثمارية اضافية فى السوق المحلى وبما يساهم فى تشجيع الصناعة المحلية.

- يتم رفع الحجز حال إلتزام الممول بسداد **نسبة ١٪** من قيمة المديونية المحجوز بها إذا كانت المديونية بناءً على ربط لعدم الطعن بجميع حالاته وحال إلتزام الممول بسداد **نسبة ٥٪** من قيمة المديونية المحجوز بها إذا كانت المديونية واجبة الآداء.

- بالنسبة للقطاع السياحي، إطلاق مبادرة العملاء المتعثرين من خلال إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي، وتأجيل الإلتزامات المالية على الشركات العاملة في القطاع السياحي.

- مساندة دراسة القطاعات الأكثر تأثراً بانتشار الفيروس ودعمها.

يستهدف مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١

الرؤية المستقبلية للاقتصاد وقت إعداد الموازنة

معدل النمو

زيادة معدل النمو الحقيقى إلى ٤,٢٪

الاستقرار المالي

تحقيق فائض أولى بالموازنة العامة للدولة قدره ٢٪ من الناتج المحلى ومن المستهدف أن تصل مستويات الدين العام إلى نحو ٨٣٪.

احتواء التضخم

تحقيق معدل التضخم نحو ٩٪ (± ٣٪) مستهدف من قبل البنك المركزي المصرى.

صافي الاحتياطيات الدولية

بلغ صافي الاحتياطيات الدولية ٤٠,٠ **مليار دولار** أمريكي في نهاية مارس ٢٠٢٠

المصدر: بيانات معدل النمو الإقتصادى وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية كما تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تحديث معدل نمو العام القادم ليصبح ٤,٢٪ مقارنةً ب٤,٥٪ بحسب الموازنة التي قد تم ارسالها لمجلس الشعب في ٣١ مارس ، كما أن بيانات معدل التضخم وصافي الاحتياطات الدولية وفقاً للبنك المركزي المصرى.

أهم الإفتراضات الرئيسية بموازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠
	فعلى	فعلي	تقديري	موازنة مبدئية
الناتج المحلى الإجمالى - مليار جنيه 1/	٤,٤٤١	٥,٢٥٦	٦,٠٣٠	٦,٨٤٤
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى (%) 1/	٥,٣	٥,٦	٥,١	٤,٢
المكمش (%) 1/	٢١,٦	١٢,٢	٨,٢	٩,١
متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)	١٨,٥	١٨,٠	١٥,٥	١٣,٥
متوسط سعر برميل برنت/2 (دولار / برميل)	٦٤,٠	٧٠,٠	٦٨,٠	٦١,٠
متوسط سعر القمح الأمريكي/3 (دولار)	١٨٥,٦	١٧٨,٣	٢١٤,٠	١٩٩,٥

- ١/ تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية وقت نشر هذا البيان
- ٢/ تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً بإستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولى لأسعار البترول فى تقرير آفاق الإقتصاد العالمى، والذي تم إعداده في يناير ٢٠٢٠. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.
- ٣/ تم توقع سعر القمح الأمريكى مستقبلياً بإستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة فى البورصة العالمية AHDB. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

طريقة إعداد الموازنة العامة للدولة

01 الخطوة الأولى
خلال شهر نوفمبر من العام المالي الجاري
تقوم وزارة المالية بإصدار منشور إعداد الموازنة وعلى أساسه تقوم كل جهة من جهات الدولة بإعداد موازنتها وفقا لرؤيتها الذاتية وأولوياتها

02 الخطوة الثانية
تقوم وزارة المالية بمناقشة الجهات الموازنية حول تفاصيل الموزانات الخاصة بكل منها

03 الخطوة الثالثة
يقدم وزير المالية مشروع الموازنة لمجلس الوزراء للمناقشة والتعديل

04 الخطوة الرابعة
يقوم مجلس الوزراء بعرض مشروع الموازنة بعد تعديله في صورة نهائية على السيد رئيس الجمهورية

05 الخطوة الخامسة
في مارس ٣١ من العام المالي الجاري
يحيل السيد رئيس الجمهورية مشروع الموازنة إلى مجلس النواب لمناقشته وتعديله في ضوء القواعد الحاكمة في الدستور والقانون

06 الخطوة السادسة
في الأول من يوليو من العام المالي المقبل
بعد إعتماد الموازنة من قبل مجلس النواب يتم إرسالها مرة أخرى إلى وزارة المالية للتنفيذ

أهم توجهات السياسة المالية في مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١

- **خفض العجز الكلي ليصل إلى ٦,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي**
- **خفض معدل الدين العام الى ٨٢,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالي بحلول نهاية يونيو ٢٠٢١**
- **تحقيق فائض أولى يصل إلى ٢,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالي.**
- **زيادة إجمالي الإيرادات العامة لتصل إلى ١٢٨٨,٨ مليار جنيه بمعدل نمو ١٣,٦٪، وزيادة الحصيلة الضريبية بنحو ١٢,٦٪**
- **زيادة إجمالى المصروفات العامة لتصل إلى ١٧١٣,٢ مليار جنيه بمعدل نمو ٨,٨٪**

- ١٣٣,٣٪ زيادة مخصصات المياه.
- ٤٦,٢٪ زيادة دعم الإسكان الإجتماعى.
- ٣٣,٧٪ زيادة إجمالى الإنفاق على باب شراء السلع والخدمات.
- ٢٦,٤٪ زيادة الإستثمارات الممولة من الخزانة العامة للدولة.
- ٢٠,٩٪ زيادة مخصصات الأدوية.
- ١٧,٨٪ زيادة مخصصات الأغذية (تتضمن التغذية المدرسية).
- ١٧,٥٪ زيادة مخصصات النقل والانتقالات.
- ١٦,٧٪ زيادة دعم تنمية الصادرات.
- ١١,٣٪ زيادة الأجور.
- ٣,٩٪ زيادة دعم التأمين الصحى والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة.
- ٢,٧٪ زيادة الدعم المخصص للدعم النقدي(معاش الضمان الإجتماعي وتكافل وكرامة).

جدول ملخص لأداء الموازنة العامة للدولة

(نسب الزيادة هي مقارنة بموازنة العام المالي السابق)

	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢١/٢٠٢٠ موازنة مبدئية	
	فعليات	فعليات	فعليات	موازنة	معدل نمو% مقابل موازنة العام السابق)	مليار جنيه
إجمالي الايرادات	٦٥٩,٢	٨٢١,١	٩٤١,٩	١١٣٤,٤	١٣,٦٪	١٢٨٨,٨
الضرائب	٤٦٢,٠	٦٢٩,٣	٧٣٦,١	٨٥٦,٦	١٢,٦٪	٩٦٤,٨
ايرادات الضريبة على الدخل	٢٢٥,٧	٣٠٤,٤	٣٥١,٢	٣٩٦,٣	١٦,٣٪	٤٦٠,٩
ايرادات ضريبة القيمة المضافة	١٨٣,٥	٢٦١,٥	٣٠٩	٣٦٤,٧	١٠,٠٪	٤٠١,١
ايرادات الضريبة على التجارة الدولية (الجمارك)	٣٤,٣	٣٧,٩	٤٢,٠	٥١,٧	١٣,٩٪-	٤٤,٥
ايرادات الضريبة العقارية	٢,٢	٣,٢	٥,٠	٧,٢	٣,٥٪	٧,٤
ايرادات غير ضريبية	١٩٧,٢	١٩١,٨	٢٠٥,٨	٢٧٧,٨	١٦,٦٪	٣٢٤,٠
إجمالي المصروفات	١٠٣١,٩	١٢٤٤,٤	١٣٦٩,٩	١٥٧٤,٦	٨,٨٪	١٧١٣,٢
صافى حيازة الأصول المالية	٦,٨	٩,٣	٢,٠	٥,٠		٧,٧
العجز/الفائض المالى الكلى	٣٧٩,٦-	٤٣٢,٦-	٤٣٠-	٤٤٥,١-		٤٣٢,١-
نسبة العجز/الفائض المالى الكلى للناتج المحلي(%)	١٠,٩٠٪-	٩,٧٠٪-	٨,٢٠٪-	٧,٢٠٪-		٦,٣٪-
العجز أو الفائض الأولي المستهدف	٦٣-	٤,٩	١٠٣,١	١٢٤		١٣٣,٩
نسبة العجز الأولى للناتج المحلي(%)	١,٨٠٪-	٠,١٠٪	٢,٠٠٪	٢,٠٠٪		٢,٠٪

المصدر: وزارة المالية

أهم السياسات الإصلاحية المخطط تنفيذها على جانب الإيرادات

- **استمرار العمل على رفع كفاءة وتطوير أداء الادارة الضريبية، بما يشمل تحديث وتطوير نظم المعلومات والربط بين المصالح الإيرادية، ونظم الفحص، والتحصيل الإلكتروني، والميكنة بما يحد من التقديرات الجزافية والتهرب الضريبى ويساعد على إستيداء حق الدولة.**

- التأكد المستمر من سلامة وصحة تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، واعداد وتطبيق قانون للفاتورة الالكترونية والذى يتواكب مع بدء تطبيق نظام الكتروني لربط مصلحة الضرائب بكل الجهات التى تقوم ببيع سلع أو خدمات.

- تسعى وزارة المالية من خلال قانون المشروعات المتوسطة والصغيرة إلى إشراك تلك المشروعات ضمن برامج الإقتصاد الأخضر «Green Path» والذى يمنح لها العديد من الحوافز الضريبية والتسهيلات الجمركية بهدف زيادة نشاطها.

- التصديق علي قانون الإجراءات الضريبية الموحد لمصلحة الضرائب المصرية.

- العمل على إعداد ونشر إستراتيجية للإيرادات الضريبة على المدى المتوسط.

- الإنتهاء من اعداد شبكة للتحصيل الإلكترونى: إستكمال بناء وتطوير الشبكة المالية للحكومة المصرية، والتى ستوفر وسائل تحصيل الكترونية وغير نقدية للمستحقات الضريبية والجمركية .

- الضرائب العقارية: الإستمرار في تطوير منظومة الضرائب العقارية على المبانى، من خلال رفع كفاءة الإدارة الضريبية، وتطوير نظم المعلومات والحصر والفحص والتعامل مع المواطنين.

- **تعظيم الإيرادات:**

- العمل على اخضاع معاملات التجارة الالكترونية e-commerce لضريبة القيمة المضافة وفقاً لافضل الممارسات الدولية.

- العمل على تسهيل وتيسير إجراءات فض المنازعات الضريبية مع الممولين مما يساهم فى زيادة المتحصلات من المتأخرات الضريبية.

- **الجمارك:** إستكمال إصلاحات المنظومة الجمركية وتشمل تطبيق قانون جديد للجمارك، إلى جانب إعادة هندسة الإجراءات الجمركية وميكنتها وتطبيق نظام الشباك الواحد الالكترونى.

أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإنفاق العام بالموازنة

- تحسين الإنفاق الموجه لصالح دعم النشاط الإقتصادي القادر على خلق فرص عمل حقيقية، وخاصة للشباب مع إستمرار الإلتزام بتحقيق الضبط المالي وإزالة التشوهات السعرية لضمان الإستدامة المالية للقطاع، مع فتح المجال للقطاع الخاص لتشجيع المنافسة ورفع كفاءة قطاع الطاقة خاصة في مجال توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة وفي مجال الغاز الطبيعي .
- إستمرار وتعزيز مجهودات تطوير شبكة حماية إجتماعية عصرية ومتكاملة تضمن وصول الدعم لمستحقيه بالإضافة إلى تطوير آليات إستهداف الفئات الأولى بالرعاية.
- التوسع فى الإنفاق الإستثمارى لتحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.
- توجيه مخصصات كافية لتمويل نظام التأمين الصحي الإجتماعي الشامل.
- وضع منظومة لمتابعة وتقييم وإدارة المخاطر المالية ومنها وضع منظومة عصرية ومتطورة لإصدار الضمانات الحكومية، ورصد أية مخاطر محتملة والتعامل معها بشكل مبكر.

ومن أهم السياسات الإصلاحية المخطط تنفيذها

- تفعيل للقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن التعاقدات الحكومية بما سيدعم الجهات الإدارية فى توفير إحتياجاتها، كما يحقق التوازن بين حقوق وإلتزامات أطراف التعاقد ويدعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر .
- دعم برنامج إصلاح التعليم (وخاصةً التعليم الفنى) وامتداد تطبيق برنامج التأمين الصحى الشامل والتوسع به.
- التوسع فى تمويل المشروعات بنظام المشاركة بين القطاع العام والخاص PPP وهناك مشروع قانون تمت إحالته الى مجلس النواب الموقر, وستولى الحكومة أهمية وأولوية لمشروعات الصرف الصحى وتحلية المياه والنقل والمواصلات والصحة والتعليم.
- استمرار تطبيق قانون الخدمة المدنية بشكل فعال مع إستمرار العمل على تطوير منظومة الأجور وتخطيط معدلات نموها.
- استمرار العمل على رفع كفاءة إدارة نظم المالية العامة وتشمل ميكنة كافة المعاملات الحكومية على جانبى الإنفاق والإيراد.
- تطبيق مبدأ الشفافية المالية والمشاركة المجتمعية

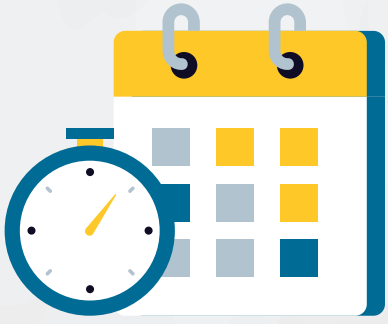

أهم السياسات على جانب الحماية الإجتماعية لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١

المبادرات المقترحة بمشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠/٢١ لقطاعات الصحة والتعليم قبل الجامعي والجامعي والتضامن الاجتماعي	
اسم الجهة	إجمالي الإنفاق بالمليار جنيه
مبادرات وزارة الصحة والسكان منها؛ (صحة المرأة، المبادرة الرئاسية للمستشفيات النموذجية، الكشف المبكر عن ضعف السمع لحديثي الولادة، زيادة عدد أسرة العناية المركزة وعدد الحضانات، علاج الفشل الكلوي، منع انتشار العدوى من الام الحامل الى الجنين، امراض حديثي الولادة ووقاية الأطفال من الامراض المزمنة، توفير الامصال واللقاحات والأدوية الخاصة بالصحة العامة، العلاج على نفقة الدولة، الصحة النفسية، وتحسين الأوضاع المالية لأعضاء المهن الطبية من خلال رفع بدل المهن الطبية بنسبة ٧٥٪ ورفع مكافأة أطباء الامتياز من ٤٠٠ جنيه الى ٢٢٠٠ جنيه)	١٦,٣
مبادرات وزارة التربية والتعليم مبادرة تحسين أوضاع المعلمين والموجهين بمرحلة رياض الأطفال والصف الأول والثاني الابتدائي	١,٥
مبادرات وزارة التعليم العالي مبادرة تحسين أوضاع هيئة التدريس بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية	١,٥
مبادرات وزارة التضامن الاجتماعي برنامج تكافل وكرامة وبرنامج معاش الضمان الاجتماعي (لعدد ٣,٤ مليون أسرة)	١٩
إجمالي المبادرات	**٣٨,٣**

أهم مستهدفات الدين العام لمشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١

- تستهدف موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ (والتي تم إعدادها قبل الأحداث الراهنة والتحديات العالمية خلال الفترة من نهاية نوفمبر ٢٠١٩ وحتى نهاية فبراير ٢٠٢٠) مواصلة جهود خفض الدين العام ووضعه فى مسار نزولي، وصولاً إلى نحو ٨٢,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى بحلول يونيو ٢٠٢١ مقارنة بـ ٨٩,٢٪ من الناتج في يونيو ٢٠١٩.
- كما انه من المستهدف إطالة متوسط عمر الدين تدريجيا وصولا الي ٤,٤ سنة فى عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، بعد أن كان ١,٩ سنة فى عام ٢٠١٦/٢٠١٧.

مكونات الدين بموازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١

- يبلغ الإجمالي الدين المستهدف لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو **٥,٧ ترليون جنيه، منه ٤,٨ تريليون جنيه دين داخلي (يمثل ٧٠٪ من الناتج المحلى)، و٨٧٣ مليار جنيه** دين خارجي (يمثل ١٢,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالي).

مدفوعات الفوائد بموازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ ومكوناتها

- من المتوقع أن تصل قيمة اجمالي مدفوعات **الفوائد خلال ٢٠٢٠/٢٠٢١ الي ٥٦٦ مليار جنيه؛ مقسمة الي ٥١٧,٢ مليار جنيه فوائد محلية و٤٨,٨ مليار جنيه فوائد أجنبية.**
- **السيطرة على فاتورة مدفوعات الفوائد لتنخفض بـ٠,٦٪ وذلك للمرة الاولى منذ سنوات طويلة.**

مصادر التمويل (خارجى/ داخلى) بموازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١

تستهدف السياسة المالية تنويع مصادر تمويل الإحتياجات التمويلية بين مصادر محلية وخارجية. من المتوقع أن يصل اجمالي الاحتياجات التمويلية للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ الي ٩٨٧,٧ مليار جنيه منها:

٤٣٢,١ مليار جنيه
عجز كلي.

٥٥٥,٦ مليار جنيه
قيمة سداد القروض المحلية والأجنبية

- من المتوقع أن تحصل الحكومة علي تمويل محلي بقيمة **٨٩٢,١ مليار جنيه** من خلال

١	اصدار اذون خزانة بقيمة **٤٩٠,٧ مليار جنيه.**
٢	اصدار سندات خزانة بقيمة **٤٠١,٥ مليار جنيه.**
٣	تمويل من مصادر خارجية بقيمة **٩٥,٦ مليار جنيه.**

من أهم مخاطر الإقتصاد العالمى التى قد تؤثر على الاقتصاد المصرى وعلى تقديرات الموازنة:

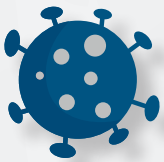

إنتشار فيروس كورونا وتداعياته على خفض سلاسل الإنتاج والتجارة العالمية، وزيادة تخوف المستثمرين، مما استتبعه من تحوط في الاستهلاك والاستثمار، بينما يرتبط هذا الأمر بمدى نجاح المجتمع الدولي على احتواء الفيروس، والعمل علي معاودة سلاسل الإنتاج وتحسن النشاط الاقتصادي من خلال تدخل الحكومات والمؤسسات الدولية و الدول الكبرى لمساندة مؤسساتها وشركاتها الخاصة بحزم تحفيز مالية مباشرة بالتوازي مع سياسات نقدية توسعية.

تصاعد التوترات الجغرافية- السياسية بين الإقتصادات الكبرى، خاصة حول سوق النفط العالمى، والذى يؤثر على أسعار النفط، ومناخ الإستثمار، ويؤثر بالسلب على نشاط الإقتصاد العالمي.

الحواجز الجمركية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين مما يؤثر سلباً على فرص النمو والتشغيل في عدد من الدول المتقدمة والنامية.

احتدام التوترات والقلاقل في بعض البلدان بمنطقة الشرق الاوسط والتي قد يكون لها تداعيات سلبية على نظرة المستثمرين للمنطقة وعلى حركة التجارة والتدفقات المالية.

تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيرها على حركة التجارة من وإلى أوروبا وعلى معدلات النمو المحققة بالقارة والتي تعتبر الشريك التجاري والاستثماري الرئيسي لمصر.

من أهم مخاطر الإقتصاد العالمى التى قد تؤثر على الاقتصاد المصرى وعلى تقديرات الموازنة:

- تم إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ في ضوء افتراضات وتوقعات لأسعار عالمية صدرت من قبل المؤسسات الدولية ذات الصلة في نهاية يناير ٢٠٢٠ على أن يتم تحديث هذه الافتراضات مرة واحدة في وقت لاحق فور قيام هذه الجهات بالإعلان عن ذلك؛ مع الأخذ في الاعتبار المخاطر التي يشهدها الاقتصاد العالمي، والتى سبق الاشارة اليها والتي قد تؤثر على تقديرات ومستهدفات الموازنة وذلك على النحو التالي:

تم مراجعة التوقعات الاقتصادية الخاصة بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ في ضوء تداعيات أثر انتشار فيروس كورونا على كافة الأنشطة الاقتصادية عالمياً ومحلياً وتأثيرها على الاقتصاد المصري حيث تم تعديل التوقعات المبدئية لمعدلات النمو للإقتصاد المصري من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لتصل إلى ٤,٢٪ نزولاً من نحو ٥,٨٪ بل وتمت الاشارة الى توقع إمكانية حدوث انخفاض فى تقديرات النمو أقل من ذلك حال استمرار مرحلة عدم اليقين السائدة الان وامتداد ازمة كورونا الحالية للنصف الثاني من عام ٢٠٢٠.

وفقاً للإفتراضات الإقتصادية السائدة وقت اعداد الموازنة، فإن وزارة المالية اعدت تقديرات الموازنة بافتراض متوسط سعر لبرميل برنت/ (دولار / برميل) يقدر بـنحو ٦١ دولار للبرميل وهو تقدير يعتبر ضمن الحدود الآمنة بالتأكيد وقت اعداد الموازنة. وتشير التقديرات المالية أنه فى حال ارتفاع (انخفاض) سعر النفط العالمي ليفوق الافتراضات المتوقعة بنحو ١ دولار/برميل حيث انه من المتوقع ان يترتب على ذلك تدهور (تحسن) صافي علاقة الخزانة مع هيئة البترول بنحو ١,٥ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠,٠٣ ٪ من الناتج المحلى.

تشير التوقعات إلى ثبات معدلات نمو التجارة الدولية على المدى المتوسط مع وجود مخاطر متعلقة بالتجارة بين الولايات المتحدة والصين في ظل زيادات الرسوم الجمركية بين البلدين. وهو ما قد يؤثر على حصيلة الإيرادات العامة للموازنة خاصة المتحصلات من قناة السويس، والضرائب الجمركية، والضرائب على الواردات. ويقدر الأثر المالي السلبي إذا تراجع نمو التجارة العالمية بـ١٪ على إجمالي ما يؤول للخزانة العامة من ايرادات قناة السويس بنحو ٩٠٠-٩٥٠ مليون جنيه.

تشير تقديرات وزارة المالية بأنه إذا ارتفع (انخفض) متوسط سعر الفائدة بـ١٪ خلال العام فذلك سيؤدى إلى زيادة (خفض) فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة بنحو ٨-١٠ مليار جنيه خلال الـ١٢ شهر التالية لقرار زيادة (خفض) سعر الفائدة.

- وفي ضوء ما سبق فإن تقديرات الموازنة قد تختلف بناءً على المتغيرات السابقة وتأثيرها على النشاط الاقتصادي كما أنه من المتوقع أن يقوم صندوق النقد الدولي بالمراجعة والاعلان عن تغير في تقديرات معدلات النمو والأسعار العالمية خلال الفترة القادمة وفقا للمتغيرات الأخيرة في ضوء تداعيات الازمة خلال شهري فبراير ومارس ومن أهمها إعلان صندوق النقد الدولي، أن الاقتصاد العالمي دخل مرحلة الركود نتيجة لانتشار فيروس كورونا حيث قد قامت أكثر من ٨٠ دولة بطلب مساعدات طارئة من الصندوق.

جمهورية مصر العربية

للمزيد من المعلومات، تابعنا على الصفحة الرسمية لوزارة المالية

/MOF.Egypt

أو من خلال موقع شفافية الموازنة

http://budget.gov.eg

تم إعداد هذه الوثيقة بدعم كل من وحدة التواصل والسياسات المجتمعية باليونيسف بالتعاون مع وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بوزارة المالية. وتجدر الإشارة إلى أن جميع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة هي مسئولية وزارة المالية المصرية وحدها حيث أنها المصدر الرئيسي لجميع مخصصات ميزانية الدولة للسنة المالية ٢٠٢٠-٢٠٢١